

أكد في دراسة خاصة أن مشكلة الجفاف المتكرر في المنطقة ألحقت أضراراً بالزراعة والسكان

د. بهمن:

السهل الإفريقي يواجه تحديات خطيرة

كما تعد مشكلة توفير المياه اللازمة للشرب والري من أهم المشكلات التي تواجهها المناطق العديدة والمنتشرة في السهل، وتزداد حدة المشكلة مع تكرار ظاهرة موجات الجفاف، وغزو أسراب الجراد بين فترة وأخرى. وقد انخفض معدل هطول الأمطار في السهل الإفريقي منذ أواخر الستينيات بحوالي 25% بالمقارنة مع الفترة قبل ذلك لسبب موجات الجفاف، مما سبب في انتقال أعداد كبيرة من الأسر إلى مناطق أخرى بحثاً عن ظروف معيشية أحسن. وأدت موجات الجفاف التي اجتاحت القارة الأفريقية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى آثار سلبية في 20 دولة من ضمنها دول السهل الإفريقي، نتج عنها نقص غذائي شديد لحوالي 30 مليون شخص، وأكثر من 10 ملايين لاجئ يبحثون عن الماء والغذاء، ووصل عدد الوفيات بسبب المجاعة ما بين 100 - 250 ألف شخص.

الخصائص الطبيعية لدول السهل الإفريقي

تقدر المساحة الإجمالية لدول السهل الإفريقي بحوالي 5.4 ملايين كم² بدون مساحات المياه الإقليمية، ومنها حوالي 30% قابلة للزراعة تشمل المراعي والغابات الطبيعية. وينقسم المناخ فيها بشكل عام إلى خمسة أنواع ويمكن تلخيصها على النحو التالي:-

الأمّن الغذائي في السهل الإفريقي

تشكل منطقة السهل الإفريقي حزاماً من الأراضي تصنف بالجافة وشبه الجافة تقع في الطرف الجنوبي من الصحراء الكبرى، ضمن حدود تسع دول غرب أفريقيا هي بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، الغامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، وتشاد.

تشابه مجتمعات السهل الإفريقي في العديد من الخصائص، فالموارد الطبيعية محدودة نسبياً، ومستوى كفاءة الموارد البشرية متدن، ودرجة استغلال الموارد المادية منخفض. وكذلك البطء في نمو وتطور اقتصادها المعتمد بدرجة كبيرة على قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني، الذي يتصف بضعف الإنتاج وتردي المستوى الإداري ويرتبط مستوى كفاءته بالظروف المناخية. كما أن هناك نقصاً شديداً في البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. وتتراوح نسبة الأمية في هذه المجتمعات ما بين 30% - 88%. تعتبر مشكلة الجفاف المتكررة من أكبر الكوارث التي تصيب سكان السهل الإفريقي، حيث تلحق بهم أضراراً جسيمة وبصورة خاصة النتائج العكسية على القطاع الزراعي ومن ثم الوضع الغذائي، الأمر الذي يساهم في تدهور المستوى المعيشي.



بقلم: د. عبد الرضا بهمن
مستشار زراعي

484 مليون
دينار اجمالي
مساهمات
الصندوق في
غرب إفريقيا
حتى 2008



1	المناخ الصحراوي الجاف:	ويغطي الجزء الشمالي من السهل ويمر في كل من تشاد، النيجر، مالي وبشكل كبير موريتانيا. ويقدر المعدل السنوي لتساقط الأمطار فيه بحوالي 200 ملليمتر
2	المناخ السهلي:	ويشمل مناطق السهل الأفريقي، وتتساقط الأمطار فيها بمعدلات سنوية ما بين 200 - 700 ملليمتر، وتسوده رياح ساخنة (Harmattan) لعدة شهور.
3	المناخ السوداني:	يتميز بهطولات مطرية ذات معدلات ما بين 800 - 1200 ملليمتر بالسنة، ويشمل المناطق الممتدة ما بين الجزء الجنوبي من كل من بوركينافاسو، مالي، النيجر، السنغال، بالإضافة إلى شمال الغامبيا.
4	المناخ الغيني	ويغطي الجزء الأكبر من غينيا بيساو، ويقدر معدل سقوط الأمطار ما بين 1400 - 1800 ملليمتر سنوياً.
5	المناخ الساحلي (Littoral)	ويشمل المناطق الساحلية في كل من السنغال، موريتانيا، الغامبيا، غينيا بيساو، والرأس الأخضر، وتتراوح معدلات سقوط الأمطار فيها ما بين 1000 - 2000 ملليمتر سنوياً.

احواض غنية بالموارد

وهناك عدد من الأحواض غنية بمواردها المائية تعتمد عليها دول غرب أفريقيا وأهمها ما يلي:-

- الأحواض الساحلية وأهم الأنهار التي تغذيها هي نهر غامبيا ونهر كازمنسي في كل من الغامبيا والرأس الأخضر والسنغال.
- حوض نهر السنغال ويغذي الموارد المائية في كل من السنغال ومالي وموريتانيا.
- حوض نهر النيجر وهو مصدر رئيسي للمياه في بوركينافاسو، النيجر، ومالي.
- حوض نهر فولتا في بوركينافاسو.
- حوض بحيرة تشاد ويغذيها كل من نهر شاري ونهر لوجونا.

وبما أن هذه الموارد غالباً ما تكون مشتركة بين أكثر من دولة فإنها تحتاج إلى اتفاقيات بين دولتين أو أكثر لإدارة استغلالها في نشاطات الزراعة المرورية، وصيد الأسماك، وإنتاج الطاقة والملاحة النهرية. وحوالي 5% فقط من موارد المياه المتجددة مستغلة حالياً لأغراض مختلفة منها 88% للري، و10% للشرب، و2% للإستهلاك المنزلي والصناعي. وحوالي 70% من مساحة السهل الأفريقي تقع ضمن مناطق ذات معدل هطول مطري أقل من 300 ملليمتر في السنة، ويعيش فيها حوالي 20% من السكان اللذين يعتمدون على رعي المواشي، بينما 80% من السكان يعيشون في مناطق ذات هطول مطري ما بين

300 - 1200 ملليمتر في السنة ويعتمدون على الزراعة المطرية ويقدر معدل مساحة الحيازة الواحدة بحوالي 0.5 هكتار للأسرة، وتشكل الحبوب ما بين 50 - 70% من إجمالي إنتاج المحاصيل المزروعة في دول السهل الأفريقي، والمحاصيل الأخرى عبارة عن درنات كالبطاطا بأنواعه، والكسافا، واليام، إضافة إلى البقوليات كالفول السوداني، واللوبياء، والفضول، والفاصوليا، وكذلك الخضروات والفواكه بأنواعها المختلفة، وذلك اعتماداً على الأمطار بشكل رئيسي.

مشكلات مختلفة

وتعاني مناطق الزراعة التقليدية من شح مياه الأمطار الذي يؤثر سلباً على الإنتاج ومن ثم الوضع المعيشي، وذلك عكس المناطق التي تسودها الزراعة المرورية حيث استمرارية استغلال مياه الأنهار أو الأمطار التي يتم حصادها لأجل الإنتاج. وتقدر المساحة المرورية حالياً بحوالي 20% فقط من المساحة القابلة للري والمقدرة بحوالي 2.5 مليون هكتار، وهذا يدل على أن المساحات المرورية قليلة بالنسبة إلى المساحات القابلة للزراعة المرورية ذات الكفاءة الجيدة، بالمقارنة مع الزراعة التقليدية. ويقدر معدل التكلفة الاستثمارية بأكثر من 10 آلاف دولار لهكتار الواحد في مشاريع الزراعة المرورية في دول غرب أفريقيا، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة المستمرة. كما أن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في السهل الأفريقي تعاني من مشاكل التعرية

ويقدر معدل سقوط الأمطار ما بين 1400 - 1800 ملليمتر سنوياً. ويشمل المناطق الساحلية في كل من السنغال، موريتانيا، الغامبيا، غينيا بيساو، والرأس الأخضر، وتتراوح معدلات سقوط الأمطار فيها ما بين 1000 - 2000 ملليمتر سنوياً.

مناطق شديدة الفقر

وتعتبر مناطق السهل الأفريقي الأشد فقراً بين دول غرب أفريقيا وليس لها منافذ بحرية، ويؤدي هذا الانحصار البري إلى ارتفاع تكاليف الواردات والصادرات المنقولة براً، إذ تقع أغلبية هذه المناطق على بعد مسافات طويلة عن أقرب ميناء بحري. ومن الثروات الطبيعية التي تتميز بها مناطق السهل الأفريقي الأراضي القابلة لزراعة شتى



على بيئة المراعي الطبيعية لاستغلالها بصورة إنتاجية أحسن مما هي عليه حالياً حيث الرعي الجائر.

التعاون الدولي في مكافحة الجفاف في السهل الأفريقي

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات تشارك وتساهم لمساعدة المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية منها الجفاف والمجاعة كحالات طوارئ، وتتضافر الجهود في توفير الغذاء والاحتياجات الضرورية لفترات زمنية محدودة. ومن النشاطات المشهودة للمجتمع الدولي في هذا المجال التعاون لأجل مساعدة دول السهل الأفريقي، حيث بدأت منذ فترة بإنشاء شبكات لإدارة أزمات نقص الغذاء وتنتج عنها خلال السنوات الماضية خبرة في جميع البيانات عن فترات دورة الجفاف، وكيفية الاستعداد والتجهيز لها من ناحية توفير المواد الغذائية الأساسية وتخزينها وتوزيعها على المحتاجين في حالات الطوارئ. كما أن وسائل الاتصالات الحديثة ساهمت في نشر الإنذار المبكر بين المناطق والدول المتأثرة بأزمات نقص الغذاء والجهات الدولية المسؤولة. وقد ساهم العديد من جهات تمويلية دولية بتوفير مساعدات مالية لتمويل مشاريع تنمية في المناطق الريفية في دول السهل الأفريقي لضمان استمرارية نشاط الإنتاج الغذائي وتوفير المياه بدلاً من الاعتماد الكلي على المعونات الغذائية الخارجية، خاصة وأنه من المتوقع أن يصل تعداد سكان دول السهل الأفريقي إلى حوالي 100 مليون نسمة في نهاية عام 2025 حيث يبلغ معدل النمو السكاني فيها حوالي 2.7% سنوياً. وسوف تسبب هذه الزيادة عبئاً على حكومات هذه الدول من ناحية توفير البنية التحتية للخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، والتي تحتاج إلى مبالغ

الذين تحت عمر 5 سنوات يعانون من نقص وزن الجسم الطبيعي، وكذلك فإن حوالي 30% من سكان هذه الدول ينقصهم توفير مياه شرب بصورة مستمرة، وتتضافر الجهود المحلية والدولية وبمشاركة القطاع العام والخاص وتعاون الأهالي، وبشرط استقرار الوضع السياسي والأمن المحلي في كل دولة، فيمكن وضع إستراتيجيات قابلة للتطبيق بصورة انفرادية أو مشتركة في منطقة السهل الأفريقي على النحو التالي:-

الاستراتيجيات الممكنة التطبيق

- وضع برامج استثمارية لاستغلال الموارد الطبيعية بصورة مشاريع ذات أولوية.
- محاربة التصحر عن طريق استغلال المساحات المتوفرة، بواسطة خطط التشجير وتنفيذ مشاريع الزراعة المروية المكثفة لتوفير الغذاء ومحاربة زحف الكثبان الرملية على المدن والقرى.
- توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والاتصالات في المناطق الريفية، وتوفير مياه الشرب.
- توفير المدخلات الأساسية ووسائل التشغيل المتعلقة بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتوفير القروض الميسرة لصغار المنتجين. وتشجيع الدعم المؤسسي والتدريب والإرشاد وتطبيق الأبحاث العملية التي تساهم في زيادة الإنتاجية.
- إنشاء المخازن والصوامع للحبوب والأعلاف، إذ أن معظم الإنتاج الزراعي عبارة عن حبوب غذائية توفر ما بين 60 - 80% من السعرات الحرارية التي يستهلكها سكان هذه المناطق، ومن الضروري شق الطرق الريفية لتسهيل عمليات نقل المنتجات إلى الأسواق القريبة.
- تشجيع الإنتاج الحيواني المكثف للمحافظة

الناجمة من الرياح الشديدة وجرف الفيضانات التي تحدث بين فترة وأخرى، وكذلك مساحات أخرى تعاني من مشاكل التملح التي تؤثر سلباً على الإنتاج. وأيضاً للإنسان في هذه المناطق دوراً يساهم في تدهور الأراضي الزراعية بواسطة نشاطاته العديدة كالرعي والقطع الجائر للأشجار والأحراج والغابات لاستغلال أخشابها بصورة غير منتظمة وغير قانونية، حيث أن أكثر من 80% من مصادر الطاقة في الأرياف والقرى تأتي من الأخشاب بعد حرقها.

السهل الأفريقي والأمن الغذائي

للأمن الغذائي علاقة كبيرة بجميع مرافق الحياة في أي مجتمع، إذ أنه مرتبط بصحة الإنسان حيث أن نقص الغذاء يؤثر سلباً على النمو الجسماني والعقلي. وكذلك له علاقة بتوفير مياه الشرب النظيفة، وتوفير الأراضي واستصلاحها وتنوع الإنتاج المحصولي فيها. كما أن توفير المنشآت التعليمية وإنشاء الطرق الريفية وتوفير المخازن للمنتجات الزراعية لها دور كبير في الأمن الغذائي. ومن أهم التحديات والمشاكل التي تواجهها هذه المنطقة هي توفير الغذاء بصورة مستمرة حالياً ومستقبلاً، إذا يعتمد عدد كبير من سكان السهل الأفريقي على العون الخارجي لتوفير الغذاء، كما أن الدول المعنية تعتمد على إستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز المحلي وبشكل خاص الأرز والقمح والسكر. وسيستمر هذا النمط طالما لا توجد استراتيجية واضحة لتطبيق سياسة خفض مستوى الفقر عن طريق تنفيذ مشاريع تنموية. والجدير بالذكر أن حوالي 40% من سكان دول السهل الأفريقي يعانون من نقص دائم للغذاء، وهذا يسبب سلباً في توفير كميات البروتين والطاقة الغذائية اللازمة للنشاط اليومي خاصة للأطفال في هذه المناطق



للمساهمة في تمويل معونات غذائية ومشاريع عاجلة في قطاع المياه للقرى والأرياف لبرنامج عاجل لمساعدة الدول ضمن لجنة التضامن الإسلامي مع دول السهل الأفريقي. كما قدم الصندوق في عام 1998 قروضا ميسرة جداً بقيمة 30 مليون دولار للمساهمة في تمويل «برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتضامن مع دول السهل الأفريقي» لتخفيف آثار الجفاف في الدول المعنية.

ويقوم الصندوق منذ سنوات بالمساهمة في «مبادرة دولية لتخفيف أعباء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون» (HIPC) وتشمل دول السهل الأفريقي، وتهدف المبادرة إلى وصول معدل ديون الدول الفقيرة إلى مستويات محتملة، وذلك عن طريق تسوية المتأخرات المستحقة على هذه الدول من خلال إعادة جدولة الديون، مع التخفيف من نسبة الفائدة إلى الحدود المبررة بالأوضاع الاقتصادية لكل دولة.

يتضح مما جاء أعلاه أن منطقة السهل الأفريقي تواجه تحديات كبيرة منها التقلبات المناخية المصحوبة بموجات جفاف متكررة، وهجرة السكان من الأرياف إلى المدن، والتوترات السياسية الاجتماعية، إضافة إلى التغييرات الاقتصادية العالمية السريعة وتأثيرها على الحياة الريفية من ناحية ارتفاع أسعار المواد والمدخلات الأساسية خاصة في القطاع الزراعي. وكذلك النقص في البنية التحتية والخدمات الصحية وإنخفاض مستوى التعليم فيها. ولذا فإنه من الضروري جداً تكاتف الجهود الدولية للتعاون مع حكومات دول السهل الأفريقي للنهوض بالمستوى المعيشي لسكان الأرياف، وذلك عن طريق دعم وتوفير التمويل اللازم بصورة منح ومعونات فنية وقروض ميسرة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

النقدية لغرض التصدير كمصدر للنقد الأجنبي، إضافة إلى إنتاج المحاصيل الغذائية لتغطية الاحتياجات المحلية.

دور الصندوق الكويتي في مساعدة دول السهل الأفريقي

تعتبر مشكلة الجفاف التي أصابت دول السهل الأفريقي من أكبر الكوارث التي مرت على سكان مناطق السهل الأفريقي خلال العقود الثلاثة الماضية، وتسببت بإلحاق أضرار جسيمة أصابت القطاع الزراعي بصورة خاصة وفي هلاك أعداد كبيرة من المواشي، الأمر الذي ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية في حياة السكان.

يساهم الصندوق الكويتي منذ إنشائه في بداية الستينات من القرن الماضي في مساعدة الدول الفقيرة والنامية عن طريق تمويل مشاريع في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كقروض ميسرة ومنح، ومن ضمنها دول غرب أفريقيا التي تقع ضمنها منطقة السهل الأفريقي. تستقطب دول غرب أفريقيا حوالي 18% من العدد الإجمالي لقروض الصندوق المقدمة لجميع الدول بقيمة تشكل أكثر من 10% من إجمالي مبالغ القروض. وقد بلغ المجموع الكلي لقيمة القروض المقدمة لدول غرب أفريقيا وموريتانيا حتى نهاية 2008 حوالي 484 مليون د. ك منها حوالي 307 ملايين د. ك مقدمة لدول السهل الأفريقي، كما بلغت قيمة المنح والمعونات لهذه الدول بأكثر من 5 ملايين د. ك ليستفيد منها 15 دولة في غرب أفريقيا، ويستحوذ قطاعا الزراعة والمياه على نسبة ما بين 20% - 25% من إجمالي القروض المقدمة لجميع الدول.

والجدير بالذكر أن دولة الكويت، ممثلة بالصندوق الكويتي، قد ساهمت في عام 1981 بمنحة قدرها 50 مليون دولار خصصت

كبيرة لتمويلها على شكل مشاريع تنموية ذات أغراض متعددة. ومن ناحية أخرى فهناك إيجابيات لزيادة عدد السكان منها توفير الأيدي العاملة مستقبلاً لاستغلال الأراضي الزراعية لإنتاج المواد الغذائية وتصنيعها.

ثمار التعاون الدولي لمساعدة السهل الأفريقي

تهدف المشاريع التنموية الممولة من قبل المؤسسات الدولية إلى مساعدة هذه الدول على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية فيها، وإستغلال مواردها الطبيعية لغرض مكافحة التصحر والجفاف ولتجنب أزمات الغذاء عن طريق توفير المياه لزيادة الإنتاجية الزراعية، وتطوير وسائل تخزين الحبوب لتحقيق الأمن الغذائي. كما تشمل هذه المشاريع توفير مياه الشرب وحفر الآبار وإنشاء خزانات تجميع مياه الأمطار وحصادها، وتطوير تقنيات الري وإعادة تأهيل شبكات الري والصرف الزراعي وبناء السدود. وكذلك تشمل هذه المشاريع آبار مياه لشرب الحيوانات الرعوية، ومشاريع التشجير لحماية القرى والمدن ومكافحة الكثبان الرملية، إضافة إلى تشييد الطرق الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية كمراكز صحية وتعليمية. وقد أثمر التعاون الدولي الداعم لهذه الدول بعض التقدم في تطبيق خطط حماية شعوب السهل الأفريقي من انعكاسات الجفاف والتصحر التي تعرقل عملية التنمية في المجتمعات الريفية. وقد زاد إنتاج المحاصيل الزراعية خلال العشر سنوات الماضية في مناطق السهل الأفريقي بنسبة حوالي 20%، وفي نفس الفترة زادت نسبة استيراد المواد الغذائية بأكثر من 60% بسبب زيادة عدد السكان فيها. ولتحسين الوضع المعيشي لسكان السهل الأفريقي فإنه من الضروري تطوير وزيادة إنتاج المحاصيل



أضواء على المساهمات الكويتية والعربية في رفع المعاناة وإزالة آثار العدوان عن
الشعب الفلسطيني

الكويت دعمت صندوقي الأقصى والقدس بمبلغ 171 مليون دولار

أنشأت القمة العربية الطارئة في اجتماعها الذي عقد في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ صندوقي الأقصى والقدس بهدف المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية ومواجهته سياسة العزل والحصار التي تمارسها السلطات الإسرائيلية، وقررت أن يكون حجم الموارد المالية المخصصة للصندوقين ٨٠٠ مليون دولار أمريكي للأول و ٢٠٠ مليون دولار أمريكي للثاني ، وقد ساهمت ١٣ دولة عربية من بينها الكويت في هذه الموارد .



262 مليون دولار حجم محفظه مشاريع البنية التحتية للصندوقين

فنية للشعب الفلسطيني، ففي عام 1993 قام الصندوق الكويتي بإدارة منحة قدمتها حكومة دولة الكويت بمبلغ 7.6 مليون دينار كويتي ما يعادل 25 مليون دولار أمريكي خصصت لدعم برامج مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.. كذلك يقوم الصندوق بإدارة منحة ثانية قدمتها حكومة دولة الكويت بتاريخ 2009/3/2 لإعادة اعمار غزة بمبلغ 58.7 ملايين دينار (ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي).

أما بالنسبة للصندوق الكويتي فقد قدم في عام 2000 منحة بمبلغ 7.2 ملايين دينار (ما يعادل 25 مليون دولار) لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط .

منحة من دولة الكويت

وفيما يتعلق بمنحة دولة الكويت لبرنامج مساعدة الفلسطينيين فقد خصص منها 21 مليون دولار لنفقات الإدارة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، ومليوناً دولار لبرامج إعادة توطين عائلات فلسطينية ومليوناً دولار أخرى للبرنامج العاجل لإعادة التأهيل واستخدمت المنحة لتغطية كلفة بناء 6 مدارس في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

.. وأخرى من الصندوق الكويتي

وأما منحة الصندوق الكويتي لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط فقد قرر الصندوق استخدام المنحة المذكورة والبالغ مقدارها 25 مليون دولار في تنفيذ مشروعات تعليمية وصحية، وعهد الصندوق الكويتي إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي بإدارتها لتمويل مشاريع محددة.

من جهة أخرى.. أعلنت دولة الكويت في عام 2008 عن تقديم

ويضطلع البنك الإسلامي للتنمية بإدارة الصندوقين، ويتولى الإشراف عليهما مجلس أعلى ولجنة إدارية، ويضم المجلس الأعلى وزراء مالية الدول المساهمة، بالإضافة إلى مندوب السلطة الوطنية الفلسطينية والأمين العام لجامعة الدول العربية عضوين دائمين، والبنك الإسلامي للتنمية بصفة عضو مراقب، أما اللجنة الإدارية فتضم ممثلي الدول المساهمة، بما لا يقل عن 3% من رأس المال المعلن للصندوق، وممثلاً عن الدول التي تكون مساهمتها أقل من ذلك ويشارك في اللجنة ممثل عن السلطة الوطنية الفلسطينية وممثل من جامعة الدول العربية.

جدير بالذكر أن الصناديق والهيئات المالية العربية قررت للعام السادس على التوالي استقطاع 10% من صافي أرباحها لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وفي نفس الوقت اعتمد البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة عمل الصندوق حوالي 110 ملايين دولار أمريكي لتمويل مشاريع تنموية في فلسطين.

العاون الكويتي للشعب الفلسطيني

وقبل أن تنتقل إلى رصد تفاصيل الجهود والمساعدات العربية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني يجدر بنا أن نتوقف قليلاً لنطل على مساهمات دولة الكويت في تقديم الدعم لهذا الشعب الشقيق، فقد اتخذ هذا الدعم مسارات مختلفة.. فإلى جانب مساهمة الكويت في صندوقي الأقصى والقدس، والتي بلغت 171 مليون دولار حتى الآن.. فإن الكويت قدمت منحا حكومية أخرى، كما قام الصندوق الكويتي - ممثل دولة الكويت في اللجنة الإدارية لصندوقي الأقصى والقدس بتقديم معونات



أضواء على المساهمات الكويتية والعربية في رفع المعاناة و إزالة آثار العدوان عن الشعب الفلسطيني



• معلمة تدرب طفله معاقه على القراءة بطريقة برايل

وانهيار القطاع الخاص، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتشير آخر الإحصائيات الرسمية إلى أن 45% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية و78% من الأسر في قطاع غزة يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني.

دعم على ثلاثة مسارات

وقد تابع صندوق الأقصى والقدس منذ اللحظة الأولى للهجوم على غزة يوم 2008/12/28 وانعكاساته على الأوضاع



• تعليم وتدريب طالبات على الأعمال المختلفة

منحة بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي خلال مؤتمر المانحين في باريس بحيث يخصص منها مبلغ 80 مليون دولار أمريكي لدعم مشاريع التنمية ضمن آلية البنك الدولي، وقد تم توقيع الاتفاق المنظم لهذه العملية بين البنك ودولة الكويت.. ومثلها لآلية الصندوق العربي و90 مليون دولار أمريكي لآلية البنك الإسلامي للتنمية.. في حين خصص 50 مليون دولار أمريكي لمواجهة احتياجات مستقبلية طارئة أخرى.

منحة لبنان .. تدعم فلسطين أيضاً

كما شارك الصندوق الكويتي في إطار المنحة المقدمة من حكومة دولة الكويت للجمهورية اللبنانية لإعادة اعمار المناطق المتضررة من العدوان الإسرائيلي البالغ قيمتها 300 مليون دولار أمريكي في إعادة اعمار مخيم نهر البارد، بحيث تتضمن المشاركة المساهمة مع الدول المانحة في إنشاء مساكن ومراكز خدمية وإكمال البنى التحتية في المخيم القديم.. أما في الجديد، فيتم إعادة بناء المباني المتضررة، وإنشاء مراكز خدماتية وأيضاً البنى التحتية، والمبالغ المرصودة لهذه الأعمال بالإضافة إلى التعويضات النقدية التي تبلغ 93% من إجمالي التكاليف التقديرية (وتجدد الإشارة إلى أن منحة دولة الكويت إلى لبنان تشمل تغطية جزء من تكاليف بعض المشاريع في المناطق اللبنانية المحاذية لنهر البارد وبقية تقدر بحوالي 14.5 مليون دولار أمريكي، منها 6 ملايين دولار أمريكي لمشروع الصرف الصحي للمناطق المحاذية للمخيم و4 مليون دولار أمريكي لمشروع مياه الشرب لمنطقة البداوي و2 مليون دولار أمريكي لمركز الطوارئ في المناطق المحاذية لمخيم نهر البارد.. و2.5 مليون دولار أمريكي لمركز إنمائي اقتصادي اجتماعي آخر).

جهود عربية لدعم الشعب الفلسطيني

وإذا عدنا لرصد تفاصيل الجهود والمساعدات العربية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني بعد الحصار والعدوان الإسرائيلي، فقد شهد عام 2008 وضعاً صعباً وقاسياً على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على جميع الأصعدة إذ قامت قوات الاحتلال بتشديد الحصار الاقتصادي على الضفة الغربية والإغلاق الحدودي الشامل على قطاع غزة، وزادت شدة القيود على حركة الأفراد والبضائع وتعطيل حركة التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، وقد أدى ذلك إلى تدهور كافة القطاعات الاقتصادية.

كما أدى العدوان على قطاع غزة إلى دمار وأضرار هائلة شملت كافة القطاعات، كما أدى إلى حدوث كارثة إنسانية تمثلت مظاهرها في اعتماد معظم سكان القطاع على معونات الغذاء،





الصناديق والهيئات المالية والعربية قررت استثمار استقطاع 10% من ارباحها للفلسطينيين

مليون دولار أمريكي يتم تنفيذها مع جهات شريكة. المسار الثالث: التهيئة لإعادة اعمار البنية التحتية والاقتصادية.

فقد قام استشاريو البنك الإسلامي للتنمية باستقصاء حجم الدمار في القطاعات المختلفة، وزارت بعثتان القطاع لمناقشة التقديرات، وبحثا أولويات الاستجابة في المواقع التي أصابها الدمار أو لحقتها الأضرار وتبين أن حجم الاستثمار التقديري المطلوب لإصلاح الأضرار وفق ما بلوره صندوق الأقصى والقدس حوالي 1.4 بليون دولار أمريكي.

وعلى صعيد المشاريع التي ينفذها الصندوقان ، فان مجموع ما قدمه الصندوق من منح وقروض للسلطة الفلسطينية بلغ 601.2 مليون دولار أمريكي، خصص منها مبلغ 405 ملايين دولار أمريكي لدعم موازنة السلطة الفلسطينية خلال عامي 2001/2002 و 196.2 مليون دولار لتنفيذ 36 مشروعا وبرنامجا. وقد امتدت حافظة المشاريع إلى كافة القطاعات الحيوية للاقتصاد مع تركيز الاهتمام على التعليم، والرعاية الصحية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، والاحتياجات الملحة (الإغاثة والمتطلبات الطارئة)، وتعزيز قدرة الصادرات الفلسطينية وتسويقها، وخلق فرص العمل. ولا يقتصر دور الصندوقين على رصد التمويل لتنفيذ المشاريع، وإنما يتولى الصندوق مهمة إعداد المشاريع والإشراف على تنفيذها للشراكة التمويلية مع البنك الإسلامي للتنمية والهيئات المالية العربية.

محفظة مشروعات بمبلغ 262 مليون دولار

وطبقا للتقرير السنوي الصادر عن البنك الإسلامي وجامعة الدول العربية عن صندوق الأقصى والقدس للعام 2008 - 2009 فان حجم محفظة مشاريع الصندوقين في قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي بلغ 262 مليون دولار أمريكي ساهم في تمويلها عدد من الصناديق والمؤسسات العربية وذلك لتنفيذ عدد من المشاريع منها:

ترميم وإعادة بناء المنازل والعقارات والمرافق المتضررة من القصف: تبلغ كلفة البرنامج الإجمالية 19.5 مليون دولار أمريكي، حيث تم اصلاح ما يزيد عن 34 ألف منزل و 100 حالة هدم كلي للمنازل واصلاح أضرار لأكثر من 30 مقطع طريق.

مشاريع الإسكان في القدس الشريف والخليل وغزة: تبلغ كلفة البرنامج الإجمالية 15 مليون دولار أمريكي، ويهدف المشروع إلى المساهمة في حل ضائقة السكن في فلسطين.

اعمار البلدة القديمة في القدس الشريف: تبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج 25.5 مليون دولار أمريكي، خصصت لدعم مشاريع



• أحد العمال المستفيدين من دعم المشروعات الصغيرة في ورشته

المعيشية للفلسطينيين. وحجم الدمار الذي أحدثه العدوان، وعمل على بلورة استجابات لدعم مقومات الحياة والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. وقد سلكت استجابات الصندوقين ثلاثة مسارات:

المسار الأول: الإغاثة الطبية والغذائية أثناء العدوان. المسار الثاني: التأهيل السريع للمرافق المختلفة بعد العدوان، وقد أعد الصندوق برنامجا يشمل مشاريع تزيد قيمتها على 30



• .. وسيدة أخرى تعمل في مشغلها على ماكينة حياكة



استراتيجية الصندوقين خلال الهجوم على غزة: إغاثته طبيه وغذائيه وتأهيل المرافق بعد العدوان وتهيئه الأوضاع لإعادة الإعمار



• مولود يحظى بالرعاية الطبية اللازمة في أحد المراكز العلاجية

مشروعات دعم التعليم

ومن بين المشروعات التي ساهمت فيها هذه الصناديق والمؤسسات المالية العربية، مشروعات دعم التعليم وقد بلغ حجم محفظة هذا القطاع حوالي 105 ملايين دولار أمريكي والذي يشمل بناء 57 مدرسة وتوسيع 22 وتجهيز 145 مدرسة أخرى وطباعة 6 ملايين كتاب. ومن بينها أيضا دعم التعليم في القدس الشريف، وقد اعتمد



• بعض الطلاب يؤدون امتحاناتهم في إحدى الجامعات

إعادة اعمار البلدة القديمة. دعم الخدمات البلدية : تبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع 43 مليون دولار أمريكي، ويهدف المشروع إلى دعم البلديات في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين. دعم المرافق الأساسية في قطاع غزة: تبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج 14 مليون دولار أمريكي، ويهدف المشروع إلى إعادة اعمار المنازل والممتلكات المهتمة وإعادة تأهيل البنية الأساسية المتضررة للقطاعات الإنمائية المختلفة. الدعم الطارئ للتجمعات السكانية المحاصرة بجدار الفصل العنصري: تبلغ كلفة البرنامج الإجمالية 9.75 ملايين دولار أمريكي، ويهدف المشروع إلى تخفيف المصاعب الناجمة عن الجدار العازل.

تأهيل المرافق التعليمية والصحية والبنية التحتية: خصص الصندوقين منحة بلغت 19.2 مليون دولار أمريكي، لدعم مشاريع لإعادة تأهيل وبناء عيادات صحية، وفضول مدرسية وطرق داخلية، ومرافق خدمات عامة. ويخدم هذا المشروع 67 قرية وبلدة فلسطينية و 19 مخيما للاجئين في محافظات الضفة الغربية، و45 تجمعاً محلياً وقرية وبلدة في قطاع غزة. إعادة تأهيل شبكة الطرق : تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 23.4 ملايين دولار أمريكي، ويشمل المشروع إعادة تأهيل 23 طريقاً لتوفير طرق بديلة عن الطرق المغلقة أو المدمرة.

مشروع الربط الكهربائي: تبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع 37.5 مليون دولار أمريكي، ويشمل المشروع تزويد مدينة أريحا بالكهرباء من الشبكة الأردنية، وتزويد قطاع غزة بالكهرباء من الشبكة المصرية. وقد بدأ تزويد مدينة أريحا بالكهرباء من الشبكة الأردنية في شباط 2008 .

برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحتاجة: تبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 30 مليون دولار أمريكي ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الأسر الفلسطينية التي فقدت معيها في تأمين العيش الكريم والتحول من مرحلة الرعاية الاجتماعية والمعونة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتشغيل بمشاريع اقتصادية مدرة للدخل.

برنامج التأهيل السريع في قطاع غزة : تبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج 25 مليون دولار أمريكي، ويهدف لمساعدة منكوبي قطاع غزة بعد العدوان الأخير من خلال مشاريع إعادة اعمار المنازل والممتلكات المهتمة، وإعادة تأهيل البنية الأساسية المتضررة لقطاعات الزراعة والتعليم والصحة والمرافق العامة والطرق والمياه والصرف الصحي وخطوط الكهرباء.





14.5 مليون دولار أمريكي خصصت من منحة الكويت للبنان لدعم فلسطينيي نهر البارد

لا يتأثر مستقبلهم أو انتظامهم الجامعي بالصعوبات الناتجة عن الاحتلال وتضييق المعاش، ودخل البرنامج حيز التنفيذ بإنشاء صندوق دائم لتقديم الدعم للطلاب. وبلغ حجم الدعم لهذا الصندوق لتاريخه حوالي 18 مليون دولار أمريكي.

تمكين قطاع الصحة

ومن بين المشروعات أيضا، مشاريع تمكين قطاع الصحة، إذ بلغ حجم محفظة مشاريع هذا القطاع حوالي 40 مليون دولار لتنفيذ المشاريع التالية:

تجهيز المستشفيات والمراكز العلاجية: تم تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين متلاحقتين بتكلفة إجمالية تبلغ 18.5 مليون دولار أمريكي. وهو يهدف إلى تمويل مشاريع إنشاء وتوسعة وتجهيز 21 مستشفى ومركزا علاجيا بمعدات طبية مختلفة بالإضافة إلى تمويل مشروع التعليم عن بعد.

دعم وتجهيز مؤسسات التأهيل وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة: تبلغ كلفة المشروع الإجمالية 2.46 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع إنشاء وتجهيز وتحسين 4 مراكز لإعادة التأهيل.

تجهيز مستشفيات القدس الشريف: تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 6 ملايين دولار أمريكي، ويهدف البرنامج إلى تمويل مشاريع لتوسعة وترميم وتجهيز 5 مستشفيات ومراكز علاجية.

مشروع بناء وتجهيز مراكز صحية: بتكلفة إجمالية بلغت 8 ملايين دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة والصناعة اعتمد الصندوقان مبلغ 16.74 مليون دولار أمريكي لتمويل وتنفيذ مشاريع حيوية عديدة في هذا القطاع منها: دعم الصادرات الفلسطينية بمنحة بمبلغ 1.27 مليون دولار أمريكي.

تسويق المنتجات الفلسطينية وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 11.1 مليون دولار أمريكي.

برنامج دعم المشاريع الصغيرة حيث خصص صندوق الأقصى مبلغ 2.8 مليون دولار أمريكي للمؤسسة المصرفية الفلسطينية، لتمويل مشاريع صغيرة بشروط ميسرة.

برنامج دعم قطاع الصناعة وذلك بتخصيص منحة لهذا الغرض بقيمة 1.54 مليون دولار أمريكي.

كما قدم الصندوق مبلغ 25.11 مليون دولار أمريكي لدعم مشاريع التنمية الزراعية، وقدم 10.7 ملايين دولار أمريكي لدعم الدراسات والخدمات الفنية لقطاعات حيوية أخرى.



• شاب يتلقى علاجه في أحد المستشفيات الفلسطينية

له منحة بقيمة 2.9 مليون دولار أمريكي خصصت لإعادة تأهيل وتوسعة وتطوير وتجهيز 50 روضة أطفال وتوسيع وتجهيز كلية مجتمع. ومشروع توسعة وتجهيز جامعات فلسطينية وتبلغ تكلفته الإجمالية 8.35 ملايين دولار أمريكي لتلبية احتياجات الجامعات.

أما عن صندوق طلبة الجامعات فقد دعمت الآلية العربية متابعة عشرات الآلاف من الطلبة الفلسطينيين لدراساتهم حتى

